تقييم السياسة الاحترازية الكلية لبنك الجزائر للتحوط ضد الأزمات المصرفية
دراسة تحليلية للفترة (2003-2013)

د. فضيلة بوطورة جامعة تبسة – الجزائر
د. نـوفـل سمايلي جامعة تبسة – الجزائر

ملخص

تبين من خلال الأزمة العالمية لسنة 2008 أن الاستقرار المالي يعتبر أساسيا بالنسبة للنظام المالي وللاقتصاد الوطني بمجمله وكذا على المستوى العالمي، فأصبح الاستقرار المالي يكتسي أهمية أكبر بالنظر إلى العدد المتزايد للمؤسسات المالية النشطة في عدة دول. وفي الجزائر تواصلت خلال السنوات الأخيرة الأشغال الرامية إلى إرساء إطار الإشراف الاحترازي الكلي، على مستوى النظام المالي وتوقع الأزمات المصرفية وتدبيرها وذلك بالتعاون مع الجهات المنظمة الأخرى للقطاع المالي.

الكلمات المفتاحية: البنك المركزي، الأزمات المصرفية، السياسة الاحترازية الكلية، الصلابة المالية.

Abstract

Showing through the global financial crisis of 2008 that financial stability is essential for the financial system and the national economy as a whole, as well as at the global level, bringing financial stability is all the more important in view of the increasing number of active in several countries and financial institutions. In Algeria, continued in recent years, works to establish a framework of macro-prudential supervision, the financial system and the level of expectation and management of banking crises, in collaboration with other organization for the financial sector entities.

Key Words: the Central Bank, Banking Crises, Macro-prudential policy, Financial solidity.

مقدمة

بذل بنك الجزائر جهود كبيرة لتحقيق الاستقرار المصرفي والمالي ومواجهة الأزمات المصرفية المحتملة الوطنية أو الدولية من خلال توفير البيئة المصرفية الآمنة والمناسبة لتحقيق كفاءة مصرفية عالية وتبني القواعد والأسس الدولية في مجال الحوكمة والإشراف والرقابة المصرفية، ويمكن تقييم أداء بنك الجزائر من خلال جوانب عديدة يبرز أهمها في نتائج عمليات الإشراف والرقابة على البنوك سواء من خلال الوثائق أو الزيارات الميدانية. أما الدور الآخر لتقييم أداء بنك الجزائر من خلال تحليل المؤشرات الاحترازية الكلية وهو ما

ذهبت إليه نظرية الجيل الثالث التي تؤكد أن الأزمات المصرفية هي نتاج ضعف الأداء المصرفي الذي يمكن قياسه من خلال مؤشرات العمق المالي ومؤشرات المتانة المالية.

1- الإشكالية: مما سبق تبرز إشكالية البحث كمايلي: **ما مدى نجاعة السياسة الاحترازية الكلية لبنك الجزائر في التحوط ضد الأزمات المصرفية؟**

2- أهداف الدراسة: تحاول الدراسة تسليط الضوء على الدور الذي يلعبه البنك المركزي في المحافظة على الاستقرار المصرفي والمالي وتوفير ساحة مصرفية آمنة تعكس سلامة البنوك العمومية والخاصة وتحفز على جذب أكبر البنوك العالمية في ظل المنافسة العادلة، مما يؤدي إلى زيادة قدرة البنوك على تقديم خدمات مصرفية متنوعة، وعلى هذا الأساس تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- تقييم أداء بنك الجزائر في تحقيق الاستقرار المصرفي من خلال مؤشرات المتانة المالية.
- حصر أهم المؤشرات التي تسمح بالتنبؤ بحدوث الأزمات المصرفية.
- إبراز دور السياسة الاحترازية الكلية في تحقيق الأمن والسلامة المصرفية.

3- فرضيات البحث: لمحاولة تفسير الإشكالية يمكن تصميم وصياغة الفرضيات الآتية:

- تعتبر مؤشرات السلامة المالية نظام إنذار مبكر للأزمات المالية والمصرفية.
- يعتبر القطاع المصرفي الجزائري سليم ومتين رغم الأزمات المتعاقبة منذ أزمة المالية العالمية لسنة 2008 فأزمة الديون السيادية الأوروبية منذ 2010، وأخيرا أزمة انهيار أسعار البترول منذ منتصف سنة 2014.

4- منهج الدراسة: نظرا لطبيعة موضوع البحث ومحاولة للوصول إلى كافة تطلعاته، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لإبراز الوقائع والحقائق المرتبطة بالأزمات المالية، مع التركيز على دور بنك الجزائر في مواجهة الأزمات بتعزيز استقرار مؤشرات السلامة المالية.

اولا: مدخل إلى الأزمات المصرفية والسياسة الاحترازية الكلية

قد تحدث الأزمة المصرفية رغم توازن القطاع المصرفي في مكوناته الجزئية حيث يمكن أن يكون غير متوازن في إجماله، فيجب أن يكون البنك المركزي مستعد من خلال آليات للوقاية وأخرى للمكافحة في ظل ما يعرف بالرقابة الاحترازية الكلية.

I. مفهوم الأزمة المصرفية: من أهم التعاريف التي تصف الأزمة المصرفية بشكل نجد:

– يقصد بالأزمة المصرفية تدني قيمة أصول البنوك المقابلة للخصوم وقد يتطلب الأمر فقط تدخل الحكومة لدعم رأس مال البنك أو شرائه أو تدخل البنك المركزي بوضع ودائع مصرفية تساعد في تحسين الموقف السيولي للبنك، ولربما تعدت المشكلة الحلول المؤقتة إلى ظاهرة تؤدي إلى حالة لإفلاس مالي يتطلب التصفية. وتكون لديها آثار عدوى تشمل بنوك ومؤسسات مالية أخرى، مما ينعكس سلبا على سمعة البنوك والنظام المصرفي بشكل كامل. ومن أهم سمات أزمة البنوك حدوث سحوبات معتبرة من الودائع لدى البنوك وتدني أرباحها والدخول في عمليات خاسرة، والتعثر في التمويل يمكن أن يقود إلى تآكل رأس المال وانخفاض الملاءة المالية وتدخل الحكومة لشراء جزء معتبر من حقوق الملكية وتجاوز الخصوم للقيمة السوقية للأصول (مصطفى محمد عبد الله، 2012، ص: 07).

– وتعرف الأزمة المصرفية بعدة طرق إستنادا إلى التمييز بين مفهومي التزاحم على البنوك لاسترداد الودائع والإعسار المصرفي، ويحدث التزاحم نتيجة لوجود ذعر مصرفي لدى الأفراد والذي يحدث عندما يطلب المودعون في بنك أو عدة بنوك مرة واحدة وبشكل مفاجئ سحب ودائعهم لدى هذه البنوك. وهذا الذعر ينشأ نتيجة وجود معلومات لدى الأفراد عن احتمال اضطراب الأوضاع المصرفية أو وجود حالة الإعسار المصرفي. ويمكن تحديد ثلاثة شروط للذعر المصرفي وهي (قصي الجابري وفلاح حسن ثويني، 2010، ص: 83):

– زيادة حجم القروض قصيرة الأجل وعدم وجود سيولة كافية لتمويلها.

– محدودية حجم المؤسسات المالية ومن ثم عدم قدرتها على الوفاء باحتياجات المستثمرين.

– عدم وجود مقرض الملاذ الأخير ما يحدث تدافع على سحب الودائع من البنوك بسرعة.

– ويعرف البعض الآخر الأزمة المصرفية بأنها الوضعية التي تكون فيها الإلتزامات الموجودة في المؤسسات المصرفية والتي تُكون الجزء الأكبر من النظام المصرفي تفوق قيمة الأصول المقابلة لها، لدرجة أن يكون دخل النظام المصرفي غير كاف لتغطية نفقاته. ومن الملاحظ أن هناك شيء من الاختلاف في تعريف الأزمات المصرفية لذلك وضعت معايير أساسية لتحديد مفهومها بشكل أدق على النحو الآتي (بلقاسم العباس، 2013، ص:51):

– نسبة القروض المعدومة إلى إجمالي القروض تتجاوز (10%).

– تكلفة إنقاذ البنوك تتعدى (2%) من الناتج المحلي الإجمالي.

– تأميم البنوك على نطاق واسع وغلق العديد من البنوك وإعلان إفلاسها.

– هناك حالة هروب مصرفي متمثلة في تسييل كبير للودائع من قبل المودعين.

– تدخل السلطات من خلال تجميد الودائع أو إغلاق البنوك أو تعميم تأمين القروض.

II. – مفهوم السياسة الاحترازية الكلية: على الرغم من تفاعل السياسة الاحترازية الكلية مع جميع السياسات الاقتصادية إلا أن تفاعلها مع السياسة النقدية يحتل أهمية خاصة، لأن السياسة النقدية تهدف إلى تحقيق الاستقرار النقدي من خلال استهداف النظام المصرفي بشكل خاص والنظام المالي بشكل عام. ولأن النظام المصرفي يشكل الجزء الأكبر من النظام المالي فهو المستهدف الرئيسي من قبل السياسة الاحترازية الكلية مما يجعل السياستان مكملتان لبعضهما (مصرف قطر المركزي، 2013، ص:51).

وتعني المقاربة الاحترازية الكلية عدم معالجة ورقابة المؤسسات المالية بشكل مستقل لكن بإعتبار النظام المالي والتعاملات البينية لمؤسساته ككتلة واحدة فسياسات السلامة الاحترازية مصممة لتحديد المخاطر التي تهدد الاستقرار النظامي وتخفيفها، فهي تهدف إلى معالجة المخاطر التي تهدد النظام ككل وليس المؤسسات المنفردة (لويس جاكومية وإرلند نير، مارس 2012، ص:31).

كما تعرف أيضا على أنها السياسة التي يتم من خلالها تحديد ومراقبة وضبط المخاطر النظامية للحد من تراكم هذه المخاطر وتعزيز قدرة النظام المالي على تحمل الصدمات وذلك بإستخدام مجموعة من الأدوات بناءا على مجموعة من المؤشرات الأساسية (G– Galati and R– Moessner, February 2011, p: 03).

في حين تتوافر سياسة السلامة الاحترازية على مجموعة من الأدوات لمعالجة الضعف الكلي وحالات الفشل المنفردة، ومن أهم هذه الأدوات المستندة إلى رأس المال نجد هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية والمخصصات الديناميكية ومتطلبات رأس المال على المستوى القطاعي، أما الأدوات المستندة إلى السيولة وتشمل نسبة صافي التمويل المستقر ونسبة السيولة، وأدوات جانب الأصول فتتمثل أساسا في نسبة القرض إلى القيمة ونسبة الدين إلى الدخل (Bis, 27 October 2011, p: 11).

ثانيا: خصائص النظام المصرفي الجزائري ومؤشرات العمق المالي

تعكس مؤشرات العمق المالي حجم نشاط القطاع المصرفي ومكانته من الاقتصاد الوطني ومدى أهميته في دفع عجلة النمو الاقتصادي، وذلك من خلال الربط بين تطور ثلاثة

مؤشرات أساسية، تتمثل في أصول القطاع المصرفي، الودائع المصرفية والقروض المصرفية والتي تعكس إلى حد كبير خصائص النظام المصرفي.

I. أهم خصائص النظام المصرفي من حيث معيار السلامة المالية: ورثت الجزائر مجموعة من البنوك الأجنبية بعد الاستقلال تم دمجها فيما بينها ليتم بعث منظومة مصرفية وطنية برؤوس أموال عمومية، لتشهد العديد من الإصلاحات لتكون على الشكل الحالي.

1- شبكة البنوك: يتكون النظام المصرفي في سنة 2015 من عشرون بنكا وتسعة مؤسسات مالية موزعين على ستة بنوك عمومية، أربعة عشر بنكا خاصا برأس مال أجنبي ثلاث مؤسسات مالية منهم مؤسستين عامتين خمس مؤسسات إيجار منهم مؤسستين خاصتين تعاونية تأمينات فلاحيه مؤسسة مالية (مقرر رقم (15-01)، 10 فيفري 2015، ص ص: 35-36).

ومع مطلع سنة 2014 تحوز البنوك العمومية على 1094 وكالة وأما البنوك الخاصة فتملك وكالة، في حين تقدر شبكة المؤسسات المالية بـ 85 وكالة مقابل 1091، 301 و86 وكالة على الترتيب ببداية 2013، أما إجمالي شبابيك وكالات البنوك والمؤسسات المالية فيقدر عددهم 1494 شباك مقابل 1478 شباك في سنة 2013؛ أي بمعدل شباك لكل25600 مواطن مقابل 25400 في سنة 2013، وهو ما يعادل شباك لكل 8000 شخص في سن العمل مقابل 7700 شخص، أما عن شبكة مراكز الشيك البريدي فعدد وكالاتها أكثر كثافة مقارنة بالبنوك، فهي تملك 3633 شباك مطلع سنة 2014 مقابل 3498 شباك في مطلع سنة 2013، موزعة على جميع التراب الوطني بمعدل شباك لكل 3290 شخص في سن العمل (Rapport 2013, Novembre 2014, p: 73).

2- توزيع أصول البنوك وتنافسيتها دوليا: استمرت سيطرة البنوك العمومية على إجمالي أصول القطاع المصرفي خلال سنة 2013 حيث قدرت بنسبة(85.9%) رغم تراجعها عن نسبة (86.5%) المسجلة خلال سنة 2012 فسيطر البنك الخارجي الجزائري على (25.3%) من إجمالي القطاع أما البنك الوطني الجزائري الذي حل في المركز الثاني يحوز نسبة (24.7%) منها مقابل (28.4%) و(25.6%) على الترتيب في سنة 2012، أما البنوك الخاصة فحصتها (14.1%) من إجمالي الأصول تحوز البنوك الثلاثة الأولى منها على(6.2%) من إجمالي

القطاع، في حين تملك (44%) من إجمالي أصول القطاع الخاص مقابل (5.9%) و(43.6%) على الترتيب في سنة 2012.

يتضح من النسب السابقة عدم التكافؤ الكبير بين القطاع المصرفي العام والخاص واحتكار شبه مطلق للبنوك العمومية للساحة المصرفية، هذه الأخيرة التي لا نجد لها أثر في الفترة الحالية في جداول تصنيف أحسن المؤسسات المصرفية في العالم. ولا حتى في الجداول التي تُعنى بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتغيب البنوك الجزائرية على التصنيف الدولي لكون أغلبها بنوك عمومية ذات طابع محلي ليس لها امتداد أو فروع دولية كما أن رأسمالها ضعيف مقارنة بنظيراتها في العالم، حيث يقدر أكبر رأسمال بمائة مليار دينار وذلك نظرا لعدم قدرتها على استيعاب سيولة كبيرة بسبب قدراتها التسييرية المحدودة. وتجد البنوك الجزائرية نفسها بعيدة عن قائمة أفضل 1000 بنك على المستوى العالمي أو حتى 100 بنك على المستوى الإقليمي، وذلك لابتعادها عن المعايير التي تعتمد عليها مؤسسات التصنيف المالي والمصرفي من معدلات النمو في الأصول والربحية والعلاقات الإستراتيجية، الأسعار التنافسية، المنتجات المبتكرة (اتحاد المصارف العربية، ماي 2013، ص: 10).

3- الخدمات والمنافسة بين البنوك: البنوك الجزائرية بعيدة عن نمط البنوك الشاملة فهي بنوك تجارية تتميز بمحدودية منتجاتها وقلة تعاملها في الأدوات الحديثة، إلى جانب عدم تعاملها بالمنتجات المالية المبتكرة كالمشتقات المالية والتوريق. وهو ما جعلها في مأمن من الأزمات المالية والمصرفية إلا أن مستوى الخدمات يبقى ضعيف في البنوك العمومية ولا يستجيب لمتطلبات السوق المصرفية الحديثة، إلا أن البنوك العمومية ظلت تسيطر على السوق المصرفية بنسبة لا تقل في المتوسط خلال العقد الأخير عن (90%) مما يعكس ضعف المنافسة والعدالة بين القطاعين العام والخاص.

الجدول رقم «1»: تطور الحصة السوقية للقطاع المصرفي العام والخاص للفترة (2003-2013) الوحدة:(%)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
البنوك العمومية	92.8	93.5	93.3	92.9	93.1	92.2	90.0	89.8	89.1	87.1	86.6
البنوك الخاصة	07.2	06.5	06.7	07.1	06.9	07.8	10.0	10.2	10.9	12.9	13.4

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر (2003-2013).

من خلال الجدول السابق يتضح أن الوضع التنافسي في قطاع البنوك ضعيف، وأن نسبة التركز لدى البنوك العمومية جد مرتفع وهو ما قد يكون له إنعكاسات سلبية على الاستقرار المالي في ظل إستمرار ضعف تنافسية القطاع المصرفي الخاص وضعف خدماته.

II. مؤشرات العمق المالي: يعتمد بنك الجزائر على ثلاثة مؤشرات للعمق المالي تسمى " المؤشرات المصرفية الإجمالية " وهي كما يلي:

1- مؤشر أصول القطاع المصرفي: شهدت أصول البنوك ارتفاعا كبيرا خلال العقد الأخير حيث استطاعت أن تتضاعف بحوالي الأربع مرات (363%) مسجلة معدلات نمو مستمرة وجد إيجابية خلال فترة الدراسة كما يوضحها الجدول الموالي:

الجدول رقم «02»: تطور مؤشر أصول القطاع المصرفي للفترة (2003-2013) الوحدة: مليار دينار

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مجموع الأصول	2840.6	3893	4209.8	4229	6510.8	7287	7327.3	7988.7	9002.4	9654.4	10320
نسبة (%) الأصول/ PIB	**54.1**	**63.4**	**55.8**	**61.7**	**69.3**	**66.3**	**73.1**	**66.8**	**62.6**	**60.9**	**60.1**

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر (2003-2013).

وتقاس أهمية ومكانة القطاع المصرفي من خلال نسبة حجم أصوله إلى الناتج الداخلي الخام التي تجاوزت (60%) خلال الفترة (2004-2013) باستثناء سنة 2005، حيث بلغت أقصاها في سنة 2009 بنسبة (73.1%) في أعقاب تراجع الناتج الداخلي الخام من 11043.7 مليار دينار في سنة 2008 إلى 9968 مليار دينار في سنة 2009 أي تدهور بنسبة (-9.74%) نظرا لانخفاض عائدات قطاع المحروقات بإنخفاض سعر برميل البترول من 80.5 دولار إلى 62.5 دولار، وهو ما يعكس في الحقيقة تطور أكبر للنشاط المصرفي مقارنة بتطور النشاط الاقتصادي.

كما يعكس النمو السريع والمتتالي في أصول البنوك لارتفاع القروض المقدمة للقطاع العام والخاص بشكل كبير من جانب الأصول وزيادة رؤوس الأموال ونمو الودائع بشكل جيد من جانب الخصوم وعموما يعكس مؤشر الأصول المصرفية استقرار القطاع المصرفي في حدود منخفضة للسلامة المصرفية.

2- مؤشر نمو الودائع: يعكس هذا المؤشر قدرة وفاعلية البنوك في جذب الودائع ويُعد أهم المؤشرات التي تعكس تطور النظام المصرفي، حيث كان الاتجاه العام لحجم الودائع في تزايد مستمر خلال الفترة (2003-2013) وحيث تضاعفت ثلاث مرات من 2442.9 مليار دينار في سنة 2003 إلى 7235.8 مليار في سنة 2012، والجدول الآتي يوضح أكثر من ذلك.

الجدول رقم «03»: تطور مؤشر نمو الودائع للقطاع المصرفي للفترة (2003-2013) الوحدة: مليار دينار

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مجموع الودائع	2442.9	2705.4	2960.6	3516.5	4517	5161.8	5146	5819.1	6733	7235.8	7787.4
معدل نمو الودائع%	-	10.74	09.43	18.77	28.46	14.23	0.29-	13.07	15.70	07.46	07.62

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر (2003-2013).

سجل معدل نمو الودائع للقطاع المصرفي نمو ايجابيا ومستمرا في أغلب الفترات حيث حقق معدل نمو متوسط لفترة الدراسة بنسبة (13.06%) إلا أنه سجل أضعف معدل نمو في سنة 2009 بتراجع قيمته 15.4 مليار دينار، ويرجع ذلك أساس إلى الاستغناء على ودائع صندوق التعاون الفلاحي بنك الذي أصبح مؤسسة مالية، أما التراجع الثاني الملموس لنمو الودائع فقد كان في سنة 2012 عندما حقق معدل نمو (7.46%) وهو ما يعادل تقريبا نفس معدل سنة 2013 عند مستوى (07.62%).

تمثل الودائع تحت الطلب نسبة (46.39%) في المتوسط خلال الفترة (2009-2013) بما يعادل متوسط قيمته 3056 مليار دينار سنويا وهو ما يعزز من ربحية البنوك بإعتبارها ودائع دون تكلفة، ويعكس قوة البنوك في حشد المدخرات نتيجة إرتفاع درجة الثقة في النظام المصرفي منذ إنشاء نظام التأمين على الودائع.

3- مؤشر نمو القروض: يُعد مؤشر نمو القروض المصرفية للبنوك أهم مؤشرات العمق المالي ويعتبر من أهم مقاييس الوساطة المالية التي تعكس دور النظام المصرفي وأهميته في تمويل النشاط الاقتصادي، كما يؤكد مدى سلامة السياسة الائتمانية للبنوك باعتبار الإقراض الوظيفة الأساسية لتحقيق الأرباح.

الجدول رقم «04»: تطور معدل نمو القروض للقطاع المصرفي (2003-2013) الوحدة: مليار دينار

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مجموع القروض	1379.4	1534.3	1778.9	1904.1	2203	2614.1	3085	3266.7	3724.7	4296.4	5154.6

معدل نمو القروض	-	11.22	15.93	07.03	15.75	18.62	18.01	05.88	14.02	15.34	19.97

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر (2003-2013).

سجلت معدلات نمو القروض تطورا مستمرا خلال فترة الدراسة تراوحت في المتوسط عند نسبة (14.17%)، حيث بلغت أقصاها في سنة 2013 بنسبة (19.97%)، أما عن الانخفاض المسجل في سنتي 2006 و2010 بنسبتي (7.33%) و(5.88%) على الترتيب فهو ليس انخفاضا حقيقيا بل هيكليا يعود على سبيل المثال في سنة 2010 إلى إنقاص القروض الممنوحة من قبل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي بنك من مجموع القروض باعتباره أصبح مؤسسة مالية إبتداءا ولم يعد بنكا، إضافة إلى إعادة شراء الخزينة العمومية ما قيمته 298.59 مليار دينار من قروض المؤسسات والهيئات العمومية غير العاملة.

كما تأثرت الفترة التي أعقبت سنة 2008 بإنخفاض محسوس في حجم القروض نتيجة لتجميد القروض الاستهلاكية وبالمقابل تعتمد البنوك بشكل كبير على القروض الطويلة والمتوسطة الأجل التي كانت خلال السنوات (2009-2013)، في نمو مستمر وفق النسب (57.2%)، (59.9%)، (63.4%)، (68.3%)، (72.38%)على الترتيب من حجم محفظة القروض وذلك لمقابلة الاحتياجات التمويلية لعملائها.

ثالثا: تقييم أداء بنك الجزائر من خلال مؤشرات المتانة المالية

يعتمد بنك الجزائر على إحدى عشرة مؤشرا للمتانة والصلابة المالية للقطاع المصرفي منذ سنة 2010 وهي نفس المؤشرات المعتمدة تقريبا من قبل أهم البنوك المركزية في العالم.

I. كفاية رأس المال ونسبة الرفع المالي: في إطار تطبيق تعليمات بنك الجزائر التي تتماشى مع مقررات لجنة بازل تلتزم البنوك إلى غاية أكتوبر 2014 بالحفاظ على نسبة حدها الأدنى (8%) وذلك لمقابلة مخاطر الائتمان، السوق، والتشغيل وفق النسب (6.6%)، (0.4%)، (1%) على الترتيب ويمكن تتبع تطور مؤشر كفاية رأس المال، إضافة إلى مستويات الرافعة المالية كمايلي:

الجدول رقم «05»: تطور مؤشري كفاية رأس المال والرفع المالي (2003-2013) الوحدة:(%)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نسبة كفاية رأس المال	11.11	11.25	11.69	15.15	12.80	16.54	26.15	23.64	23.67	23.41	21.0

نسبة الرفع المالي في البنوك العامة	17	17	18	23	27	25	21	18	17	17
نسبة الرفع المالي في البنوك الخاصة	14	14	11	09	09	08	07	05	05	05

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر (2003–2013).

1- كفاية رأس المال: تعتبر كفاية رأس المال لمواجهة حالات الطوارئ غير المتوقعة أهم التدابير المتخذة لتقييم استقرار البنوك والنظام المالي ويجب الموازنة بين المحافظة على رأس المال وبين الأموال بغرض توليد الأرباح. وتراوحت نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي ما بين (15.15%) و(21.0%) خلال الفترة (2006–2013) بعد أن كانت في مستويات أقل من (12%) خلال الفترة السابقة لذلك. مُسجلة أعلى مستوى لها بنسبة (26.15%) في سنة 2009، في أوج قوة الأزمة المالية العالمية في ظل حرص بنك الجزائر على تحقيق الأمن المصرفي، وهي بشكل عام أعلى وبهامش جد مريح من النسبة الدنيا المطلوبة من بنك الجزائر أو حتى متطلبات بازل3 أي مستوى (10.5%). ويعود ارتفاع نسبة الملاءة المالية إلى اتجاه البنوك إلى رفع مستوى أموالها الخاصة بما في ذلك الأموال الخاصة القاعدية التي تشكل الحماية الأكثر فاعلية للمودعين ضد الخسائر غير المنتظرة وتمثل أكثر من (90%) من قيمة حساب المؤشر ويرجع ذلك لإعادة رسملة البنوك في ظل تعزيز الإشراف المصرفي من خلال رفع الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية.

فالبنوك في الحقيقة تحوز على مستويات أموال خاصة أعلى بكثير من الحد الأدنى القانوني، فهي تتمتع برؤوس أموال مرتفعة وعدم المبالغة في توزيع الأرباح على المساهمين التي لا تتجاوز في معظم الحالات (20%)، مما يدعم قاعدة رؤوس أموال البنوك ويعزز مستوى كفاية رأس المال على حساب الربحية والمردودية. وهو ما يؤكده درجة التحفظ الكبير للبنوك العمومية وعدم الإقبال على المخاطرة حيث تعتمد على الاستثمارات في سندات الحكومة التي ترجح بوزن مخاطرة معدوم، إضافة إلى التعامل مع القطاع العمومي المضمون من قبل الدولة مما إنعكس سلبا على حجم الاستثمار الحقيقي المنتج. وفي الأخير تبقى نسبة كفاية رأس المال للبنوك في الجزائر مرتفعة مقارنة بمعظم الدول الناشئة المماثلة حسب الشكل

شكل رقم «01»: نسبة كفاية رأس المال لبعض الدول العربية

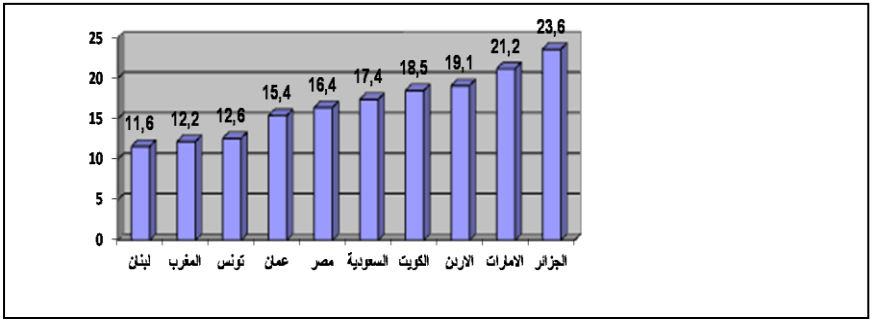

المصدر: تقارير بنك الجزائر وصندوق النقد الدولي لسنة 2012.

2- نسبة الرفع المالي: بصرف النظر عن الاحتفاظ بمعدلات رأس مال جيدة من قبل العديد من البنوك تعد المبالغة في الرفع المالي داخل وخارج الميزانية العمومية من قبل البنوك أحد الأسباب الجذرية لوقوع الأزمة المصرفية وهو ما كان عليه الحال خلال الأزمة المصرفية والمالية العالمية الأخيرة وبموجب اتفاقية بازل3، تم اقتراح نسبة الرفع المالي عند مستوى (3%) كمتطلب إضافي على متطلبات رأس المال المبنية على المخاطر.

ومن الجدول رقم «05»، يتبين التفاوت الكبير بين نسب الرفع المالي في البنوك العمومية والبنوك الخاصة منذ سنة 2006 بشكل كبير، حيث كانت نسبتها 23 و09 على الترتيب، بعد أن كانت متقاربة إلى حد ما خلال الفترة (2003-2005) عند مستوى (17-14) و(18-11)، إلا أنه ما يعاب على بنك الجزائر أنه لم يضع حد أدني لمستوى الرافعة المالية، الذي حُدد في العديد من أنظمة البنوك المركزية بنسبة (6%)، واتفاقية بازل3 عند نسبة (3%)، وعموما ارتفاع النسبة يُعزز من قدرة البنوك على مواجهة المخاطر المصرفية.

III. جودة الأصول: أصدر بنك الجزائر، قواعد خاصة بأسس تصنيف الجدارة الائتمانية للعملاء وتكوين المخصصات، وقد شملت هذه القواعد معايير خاصة بالقروض الممنوحة للمؤسسات والأفراد، أخذا بعين الاعتبار درجة التصنيف الائتماني للعميل، إلى جانب قواعد خاصة بالقروض العقارية للإسكان الشخصي، القروض للأنشطة الاقتصادية، ومنع القروض الاستهلاكية ...الخ. وللحكم على مدى جودة أصول الجهاز المصرفي الجزائري، التي تمثل الجدار الحصين أمام الأزمات المصرفية، فقد تم الاعتماد على المؤشرات النسب الآتية:

الجدول رقم «06»: تطور أهم مؤشرات جودة أصول النظام المصرفي الجزائري للفترة (2003-2013)

الوحدة:(%)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القروض غير العاملة/ إجمالي القروض	27.4	26.1	32.4	34.8	35.5	25.4	21.14	18.31	14.45	11.46	10.50
نسبة تغطية الديون غير العاملة	43.52	43.56	51.10	54.00	56.10	57.70	65.41	73.48	69.87	69.97	68.30
نسبة الديون المتعثرة / إجمالي الديون	-	-	-	04.55	04.13	03.50	07.31	04.86	04.35	03.49	03.35

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر (2003-2013).

1- نسبة القروض غير العاملة: شهدت نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض ارتفاعا كبيرا خلال السنوات (2003-2009) متجاوزة سقف (20%) أين سجل أعلى مستوى لها خلال سنة 2007 بنسبة (35.5%)، إلا أنها كانت تسجل في تراجع سنوي مستمر مما يعكس التحسن الكبير في نوعية أصول البنوك حيث انخفضت من (27.4%) في سنة 2003 إلى (10.50%) في سنة 2013. وأين واصلت البنوك تحسين إدارة المخاطر المتعلقة بالقروض والمعالجة الديناميكية للديون.

وتبقى عملية التطهير المالي للقطاع العمومي من أهم عوامل تحسين جودة أصول البنوك العمومية فيما يتعلق بالقروض غير العاملة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول:

الجدول رقم «07»: تطور تطهير الذمة المالية للبنوك العمومية للفترة (1991-2012) الوحدة: مليار دينار

السنوات	2000-1991	2010-2001	2011	2012
قيمة التطهير المالي	612.298	1113.7	130.288	105.378
تكلفة التطهير إلى PIB	%03.26	%01.74	%0.78	

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2012، ص ص: 113-123.

لقد ساهمت عملية التطهير المالي للقطاع العمومي وإعادة هيكلة موازنات البنوك العمومية على تحسين جودة الأصول خاصة خلال الفترة (2009-2013)، أين وصلت مستويات قياسية مقارنة بالفترات السابقة حيث بلغت خلال سنتي 2009 و2010 قيمة 298.596 مليار دينار هو ما يمثل نسبة (15.22%) من الغلاف المالي المخصص لتبلغ سنتي 2011 و2012 قيمتي 130.288 مليار دينار، و105.378 مليار دينار على التوالي حيث تم تحويل هذه القروض غير العاملة إلى سندات وأذونات خزينة، وهو ما أثر بالإيجاب على

جودة أصول البنوك العمومية وقلص إلى حد كبير من نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض وحسن بشكل واضح من المركز المالي للبنوك العمومية.

شكل رقم «02»: نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون لبعض الدول العربية

المصدر: تقارير بنك الجزائر وصندوق النقد الدولي لسنة 2012.

وبمقارنة نسبة الديون غير العاملة في الجزائر ببعض الدول العربية نلاحظ أن الجزائر تحتل المرتبة ما قبل الأخيرة خلف تونس مما يتطلب جهود أكبر لتحسين جودة الأصول البنوك العمومية خاصة لتتقارب مع المعايير الدولية عند مستوى (7%) التي استطاعت تحقيقها البنوك الخاصة حيث سجلت أسوأ نتيجة لها سنة 2012 بنسبة (5.16%) مقابل (4.8%) في سنة 2013 بعد أن استقرت النسبة خلال السنوات الثلاثة السابقة عند (4%).

2- مخصصات القروض غير العاملة والقروض المتعثرة: إن نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة قد كانت في تحسن مستمر خاصة بعد إصلاحات سنة 2010 حيث قاربت نسبة (70%) في كل الأحوال محققة أعلى نسبة على الإطلاق في سنة 2010 عند (73.48%)، بسبب الاستقرار النسبي في حجم الديون غير العاملة في ظل عمليات التطهير المالي الواسعة إضافة إلى زيادة بنك الجزائر والبنوك عمليات اقتطاع مخصصات كافية لمواجهة مخاطر الديون غير العاملة، وهو ما يشكل حماية لرؤوس أموال البنوك ويعزز بشكل كبير من الاستقرار المالي، وهو ما يؤكده انتقال النسبة من (43.52%) في سنة 2003 إلى (68.30%) في سنة 2013 نظرا للتركز الشديد للقروض الممنوحة للمؤسسات الخاصة وبالتحديد المجموعات الائتمانية الخاصة والتي كُونت لها مخصصات بنسبة (100%).

أما فيما يتعلق بنسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة فقد احتلت الجزائر مرتبة جيدة متفوقة على الأردن، المغرب، تونس، الكويت، ومتأخرة عن الإمارات العربية، مصر، والسعودية وذلك حسب نتائج سنة 2012.

شكل رقم «03»: نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة لبعض الدول العربية

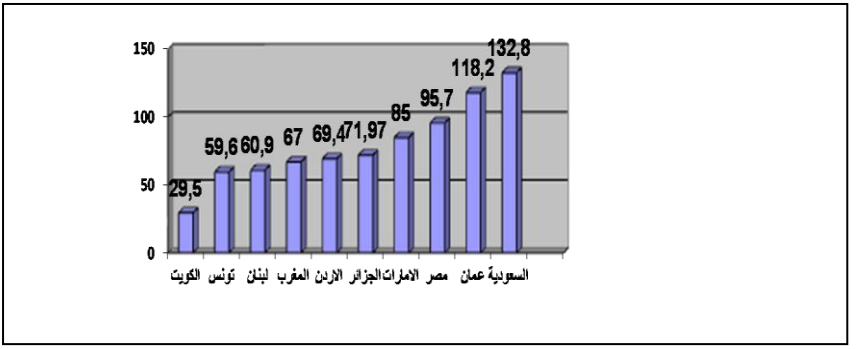

المصدر: تقارير بنك الجزائر وصندوق النقد الدولي لسنة 2012.

III. **السيولة المصرفية:** يعتمد بنك الجزائر في قياس السيولة على مؤشرين أساسين أوصى بهما صندوق النقد الدولي ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم «08»: تطور مؤشري السيولة المصرفية للفترة (2003-2013) الوحدة: (%)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
نسبة السيولة القانونية	130.57	129.77	123.6	110.37	123.7	114.49	114.5	114.29	103.73	107.51	93.52
نسبة الأصول السائلة/ إجمالي الأصول	53.43	53.15	50.04	47.51	52.22	51.43	51.82	52.98	50.16	45.87	40.46

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر (2003-2013).

1- السيولة القانونية (معامل السيولة): إن وضعية السيولة المصرفية متينة كما يشهد عليها غياب المديونية ما بين البنوك والتدخل المتزايد لبنك الجزائر من أجل امتصاص فائض السيولة في السوق النقدية، فنجد مؤشر السيولة القانونية الذي يعكس حجم الأصول السائلة المتوفرة لدى البنك (النظام المصرفي) منسوبا إلى التزاماته الواجبة الأداء (الخصوم قصيرة الأجل) حيث يتجاوز هذا المؤشر خلال الفترة (2003-2013) الحد الأدنى المطلوب والمحدد بنسبة (100%) رغم تسجيله بعض التراجع الملموس مقارنة بمطلع الألفية الثالثة، أين كانت النسبة حوالي (130.57%) في سنة 2003 لتنخفض إلى حدود تقارب (107.51%) في سنة

2012، لتسجل أدنى نسبة لها في سنة 2013 عند نسبة (93.52%) وهو أقل من الحد الأدنى المطلوب، مما يؤكد على مؤامة البنوك بين الأهداف المتعارضة المتمثلة في الأمان، السيولة والربحية مع إعطاء الأمان والسيولة أولوية على الربحية.

ومن الجدير ذكره أن بنك الجزائر قد قام بإصدار نظام رقم (11-04) المؤرخ في 25 ماي2011 المتضمن تعريف، قياس، تسيير، ورقابة خطر السيولة ضمن الدعامة الثانية من معيار بازل2 حيث أكدت المادة الأولى منه على ضرورة وضع نظام لقياس السيولة لدى البنك يتضمن سياسات معتمدة وإجراءات واضحة لقياس، تحليل، وتسيير خطر السيولة. كما أكدت المدتان 20 و21 منه على ضرورة وضع إجراءات الإنذار ومخططات عمل في حالة تجاوز الحدود واختبار سيناريوهات معينة تتعلق بإرتفاع مفاجئ في إلتزامات البنك وما مدى القدرة على الوفاء بهذه الالتزامات (أزمة سيولة).

2- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول: يبقى مؤشر السيولة المصرفية في البنوك العمومية أعلى بكثير منه مقارنة بالبنوك الخاصة وقد استقرت قيمته بشكل مستمر خلال الفترة (2003-2013) عند حدود (50%) حيث سجل في سنة2003 نسبة (53.43%)، أما في سنتي 2012 و2013 فقد حقق نسبتي (45.87%) و(40.46%) على الترتيب، ويعود التراجع النسبي لهذا المؤشر مند سنة 2011، نتيجة لعودة القروض إلى الارتفاع بوتيرة متزايدة، مسجلة معدلات زيادة مرتفعة خلال السنوات 2011، 2012، و2013 تعادل نسبة (14.02%)، (15.34%)، (19.97%) على الترتيب بعد أن كانت خلال سنة 2010 تقدر بنسبة (5.88%) فقط. وبشكل عام فان وضع السيولة لدى النظام المصرفي يعتبر مُطَمئنا وأعلى من النسب المعيارية المقررة من البنوك المركزية والهيئات الدولية المتخصصة، إلا أن البنوك العمومية تعاني من فائض سيولة مصرفية نتيجة لسياسات التحوط العالية.

IV. **الربحية:** تعكس مستوى الربحية الذي يحققه البنك مدى قدرته على تدعيم حقوق الملكية لديه وإجراء توزيعات نقدية على مساهميه، وتتأثر ربحية البنوك في الجزائر بعدة عوامل أهمها الدورات الاقتصادية، إدارة المخاطر، درجة المنافسة في القطاع المصرفي، تكاليف التشغيل، ونسبة السيولة ويمكن الاعتماد على المؤشرات الآتية:

الجدول رقم «09»: تطور مؤشرات ربحية القطاع المصرفي للفترة (2003-2013)

الوحدة: (%)

المؤشر	القطاع	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
العائد على حقوق الملكية ROE	العام	06.24	03.38	05.63	17.41	23.64	25.01	27.41	22.70	26.10	22.69	17.93
	الخاص	12.57	23.48	25.45	23.40	28.01	25.60	21.84	16.79	21.40	24.75	21.64
العائد على الأصول ROA	العام	00.37	00.19	00.30	00.75	00.87	00.99	01.33	01.25	01.80	01.60	01.69
	الخاص	00.71	01.72	02.38	02.49	03.21	03.27	03.28	03.49	04.50	04.60	
هامش الفائدة / إجمالي الدخل	العام	14.79	43.52	65.39	59.81	45.87	49.99	60.42	70.10	73.60	78.10	72.15
	الخاص	78.40	79.66	76.25	71.82	71.33	69.74	48.74	49.93	44.40	41.60	

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر (2003-2013).

1- عائد الأموال الخاصة: شهد منحى تطور العائد على حقوق الملكية اتجاهات مختلفة سواء للبنوك العمومية أو البنوك الخاصة متأثرا في كل مرة بقرارات بنك الجزائر بشكل كبير وهو في سبيل البحث عن الاستقرار المالي، سواء بعد الصدمة الأولى المتمثلة في أزمة البنوك الخاصة برأسمال جزائري أو الصدمة الثانية المتمثلة في الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

قبل سنة 2009 كان العائد على حقوق الملكية للبنوك الخاصة مرتفعا بنسب متفاوتة عنه مقارنة بالبنوك العمومية، حيث كان يزيد عنه بنسبة الضعف في سنة 2003 ليتجه إلى التعادل تقريبا في سنة 2008 عند مستوى (25.01%) و(25.60%) على الترتيب، ويرجع تراجع المؤشر للبنوك الخاصة إلى رفع رأسمالها تماشيا مع النظام رقم (04-01) المؤرخ في 04 مارس 2004 وكذلك النظام رقم (08-04) المؤرخ في ديسمبر2008، المتعلقان بالحد الأدنى لرأس المال حيث كان أثر ارتفاع الأموال الخاصة للبنوك الخاصة أكبر من حجم نشاطها وهو ما أكده الانخفاض الكبير لنسبة الرفع المالي في كل مرة وبالمقابل حدث العكس بالنسبة للبنوك العمومية فالمؤشر يتجه نحو الأعلى مما يؤكد ارتفاع لمردودية أصولها لكن بوتيرة أقل من نمو نتائجها.

2- العائد على الأصول: سجل العائد على الأصول للبنوك الخاصة تطورا سريعا وايجابيا طوال فترة الدراسة لينتقل من (0.71%) في سنة 2003 إلى (3.21%) في سنة 2007، ثم إلى (4.5%) في سنة 2011 ليستقر في سنة 2012 عند نسبة (4.6%) وذلك بسبب الزيادة الشبه

كلية للأرصدة الوسطية للتسيير تبعا للتطور الايجابي لأنشطتها في ظل انخفاض نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض التي لم تتجاوز في المتوسط نسبة (4%).

أما نسبة العائد على الأصول للبنوك العمومية المنخفضة والمتذبذبة صعودا ونزولا والتي لم تتجاوز نسبة (2%) في أفضل الحالات، بل لم تجاوز (1%) إلا في سنة 2009 بعد أن تجاوزت في القطاع الخاص عتبة (3%). ويعود ذلك إلى ارتفاع علمياتها مع بنك الجزائر ذات العائد المنخفض من جهة وارتفاع نسبة الديون غير العاملة من جهة أخرى دون إهمال الأثر الكبير لحيازة البنوك العمومية لأدوات الدين العام من سندات وأذونات خزينة ذات العائد المنخفض الناتجة عن عمليات تسديد الخزينة العمومية لالتزاماتها وكذا عمليات شراء ديون المؤسسات العمومية غير المجدية وذلك ما يوضحه الجدول:

الجدول رقم «10»: تطور مبالغ أدوات الدين العام في ميزانية البنوك للفترة (2003-2013)

الوحدة: مليار دينار

القطاع	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
البنوك العمومية	796.56	789.9	855.82	977.52	-	667.7	744.6	1041.8	1328	1308.3	1229.9
البنوك الخاصة	11.95	13.46	20.56	36.99	-	10.9	18.9	23.0	23.9	38.1	22.9

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر (2003-2013).

3- هامش الفائدة: ومن المؤشرات التي تدل على استقرار أرباح البنوك في الجزائر نجد نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل والتي تقيس مدى مساهمة صافي أرباح البنك من الفوائد من إجمالي دخله الخام، أي مدى مساهمة النشاط الرئيسي للبنوك المتمثل في عملية الإقراض في خلق الأرباح وتشهد هذه النسبة ارتفاعا ملحوظا في البنوك العمومية، حيث تجاوزت عتبة (70%) لأول مرة في سنة 2010 عندما حققت نسبة (70.10%) لتستمر في الارتفاع للسنة الموالية محققة نسبة (73.6%) لتحقق نسبة (78.1%) في سنة 2012 مما يعكس الاستقرار الكبير في ربحية البنوك العمومية في مجال منح الائتمان. أما فيما يخص نسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل في البنوك الخاصة فهي تسجل في تراجع مستمر بوتيرة متذبذبة منذ سنة 2004 أين استطاعت تحقيق نسبة قياسية قاربت على (80%)، لتشهد بعد ذلك عملية انزلاق تدرجي لتصل إلى (69.74%) في سنة2008 وتستمر في الانخفاض إلى أدنى مستوياتها بنسبة (44.4%) في سنة 2011 ثم نسبة (41.6%) في سنة 2012.

ومنذ سنة 2009 شهد مؤشر هامش الربح للبنوك العمومية تحسن واضح مقارنة بالفترات السابقة فإستطاع تجاوز النسبة المسجلة في البنوك الخاصة بأكثر من 11 نقطة مئوية أين سجل نسبة (55.15%) مقابل (44.02%) في البنوك الخاصة ويرجع ذلك إلى تخفيض مخصصات خسائر القروض بنسبة (-3.82%) و(-0.93%) خلال سنتي 2009 و2010، إضافة إلى تخفيض قيمة المصاريف العامة والاهتلاكات والمؤونات التي تمتص أكثر من (43.46%) و(37.62%) من الناتج الصافي المصرفي لسنتي2009 و2010 على الترتيب. بالمقابل سجلت البنوك الخاصة ارتفاعا في المخصصات الموجهة لتغطية مخاطر القروض، التي تمتص (4.61%) من الناتج الصافي المصرفي في سنة 2010 مقابل (1.49%) في سنة 2009، إلى جانب ارتفاع حصة الضرائب على الأرباح التي انتقلت من (13.43%) من الناتج الصافي المصرفي في سنة 2009 إلى (16.02%) في سنة 2010.

خاتمة

يبرز دور بنك الجزائر في تعزيز الاستقرار المالي والمصرفي من خلال رسم وتنفيذ سياسة رقابية حصيفة ورشيدة ضمن إطار السياسة التحوطية الكلية لترسيخ أجواء الاستقرار المالي من خلال إصدار تعليمات متوازنة تتبنى أفضل الممارسات العالمية تتماشى مع الأوضاع المحلية والنمو المنضبط للنشاط المصرفي، توفير المخصصات الكافية، مربع السلامة المالية، إلى جانب الرقابة الصارمة والشفافية وحماية العملاء.

وتعطي مؤشرات الاستقرار المالي صورة متفاوتة فبعضها يشير إلى تحسن الاستقرار المالي خلال السنوات الأخيرة بفضل مؤشرات الملاءة المالية، نسبة الرافعة المالية، والسيولة، والبعض الأخر يشير إلى تراجع مستواه كمؤشرات الربحية ومخاطر التركز مما يثير مخاوف مستقبلية تهدد استقرار المنظومة المصرفية. وهو ما أكدته نتائج اختبار الضغوط خلال سنة 2013 التي بينت مخاطر الصدمات الخارجية المرتبطة بتقلبات أسعار البترول وآثارها على الاستقرار الاقتصادي بصفة عامة والاستقرار المصرفي بصفة خاصة. وعموما تتمتع البنوك بمستوى جيد من الرسملة والسيولة رغم تراجع كفاية رأس المال خلال الفترة الأخيرة، إلا أنها تجاوزت الحد الأدنى القانوني الوطني والدولي وتبقى مخاطر القروض المتعثرة النقطة السوداء التي تؤثر سلبا على جودة أصول البنوك في ظل مستويات ربحية جد متواضعة.

كما يجب أن نؤكد على سلامة الجهود المبذولة من قبل بنك الجزائر لتعزيز متانة وقوة النظام المصرفي وهو ما يؤكد كفاءته وحسن أدائه في مجال الاستقرار المصرفي ومواجهة الأزمات المصرفية، إلا أن هذه الجهود لم توازن بين الأهداف الإستراتيجية المتباينة للبنوك حيث مالت كفة الميزان نحو الأمان والسيولة على حساب الربحية والنمو فجعلت من البنوك مؤسسات خاملة وساكنة دون دور فعال في تحريك عجلة الاقتصاد والتنمية.

أما أهم الاقتراحات التي يتوجه بها الباحثان إلى المسؤولين وأصحاب القرار:

- يجب إطلاق الجيل الثاني من تعزيز سلامة الجهاز المصرفي وفق اتفاقية بازل3 بوضع مواعيد محددة لتنفيذ متطلبات رأس مال البنوك دون تجاوز سنة 2019.
- استحداث مؤسسة مستقلة للتحوط الكلي تهدف لتحقيق الاستقرار المالي.
- إنشاء خلية أو وحدة للجنة بازل على مستوى الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر، وأخرى للحوكمة المصرفية تعنى بمهام متخصصة لتكريس مبادئ العمل المصرفي الآمن.

قائمة المراجع

أولا- باللغة العربية

01- بلقاسم العباس، **الأزمات المصرفية وخصائصها ومؤشرات قياسها**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2007.

02- قصي الجابري وفلاح حسن ثويني، " **رصد التغيرات في الطلب على النقود خلال الأزمات المصرفية باستخدام نماذج التكامل المشترك** "، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، العدد 08، 2010.

03- لويس جاكومية وإرلند نير، "**حماية الكل**"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد 49،العدد 01، مارس 2012.

04- المصارف العربية، " **80 بنكا عربيا في قائمة اكبر ألف بنك في العالم** "، مجلة شهرية متخصصة، العدد 330، بيروت، ماي 2013.

05- مصطفى محمد عبد الله، " **محددات الاستقرار المالي: دراسة تحليلية تجريبية** "، مجلة مصرفية واقتصادية ربع سنوية، بنك السودان المركزي، السودان، العدد 63، 2012.

06- مقرر رقم (15-01) المؤرخ في 04 جانفي2015، المتضمن نشر قائمة البنوك وقائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر، **الجريدة الرسمية**، العدد 06، 10 فيفري 2015.

ثانيا- باللغة الأجنبية

01- Bank for International Settlements (BIS), «Macro Prudential Policy Tools And Frameworks»**, Progress Reports To G20,** 27 October 2011.

02- Banque d'Algérie, Évolution économique et monétaire en Algérie, **Rapport 2003**, Juillet 2004.
03- Banque d'Algérie, Évolution économique et monétaire en Algérie, **Rapport 2004**, Juillet 2005.
04- Banque d'Algérie, Évolution économique et monétaire en Algérie, **Rapport 2005**, Avril 2006.
05- Banque d'Algérie, Évolution économique et monétaire en Algérie, **Rapport 2006**, Juin 2007.
06- Banque d'Algérie, Évolution économique et monétaire en Algérie, **Rapport 2007**, Juillet 2008.
07- Banque d'Algérie, Évolution économique et monétaire en Algérie, **Rapport 2008,** Juin 2009.
08- Banque d'Algérie, Évolution économique et monétaire en Algérie, **Rapport 2009**, Juillet 2010.
09- Banque d'Algérie, Évaluation économique et monétaire en Algérie**, Rapport 2010**, Juillet 2011.
10- Banque d'Algérie, Évaluation économique et monétaire en Algérie**, Rapport 2011**, Juillet 2012.
11- Banque d'Algérie, Évaluation économique et monétaire en Algérie**, Rapport 2012**, Juillet 2013.
12- Banque d'Algérie, Évaluation économique et monétaire en Algérie**, Rapport 2013**, Déc 2014.

13-Galati (Gabriele) And Moessner (Richhild), « Macroprudential Policy a Literature Review », **BIS Working Papers N°337**, February2011.